

أفعال الكلام من رحاب البحث التداولي إلى فضاء التناول المدرسي

إبراهيم أسيكار*

تقديم

أثارت عملية تصريف المعارف العلمية وتكيفها في الوسط المدرسي من أجل أن تكون قابلة للتعلّم جدلا علميا وبيداغوجيا كبيرا منذ سبعينيات القرن الماضي، وذلك مع بداية استكشاف طبيعة الأنظمة التربوية الحديثة ودراسة خلفياتها ومرتكزاتها العلمية والإيديولوجية. ففي فرنسا تنوعت مجالات مُساءلة هذه العملية، وتعددت زوايا النظر إليها من تخصص دراسي إلى آخر تبعا لنوعية التخصصات المدرسية وتنوع مرجعيات الدارسين وغاياتهم. وضمن هذا السياق أثار الفيلسوف ميشل فيري Michel Verret عملية تحويل المعارف في مجال السوسولوجيا سنة 1975م، وعمّق يفيس شوفيار Yves Chevallard أسئلتها وتوصيفها انطلاقا من ديداكتيك الرياضيات سنة 1985م، فيما وسّع ميشل Michel Develay سنة 1992م آفاقها في ضوء إشكالات التعليم والتعلّم وديداكتيك البيولوجيا، وتوجّه بها فيليب بيرنو Philippe Perrenoud سنة 1999م نحو استقصاء الفوارق التعلّمية وكيفية بناء كفاءات المتعلّمين وقدراتهم. وفي أفق مجموع هذه الجهود العلمية، سنحاول الوقوف على المعرفة التداولية Pragmatique المتصلة بمفهوم أفعال الكلام Actes de langage داخل البحث التداولي من جهة، وداخل نماذج من كتب اللغة العربية للسلك الثانوي التأهيلي المغربي من جهة أخرى، وذلك من أجل رصد

صورة مفهوم الفعل الكلامي بعد انتقاله من مهاده العلمي الأصلي داخل البحث التداولي المعاصر إلى المصنفات المدرسية للسلك الثانوي التأهيلي الذي عرف فيه الدرس اللغوي في مادة اللغة العربية حركة تجديدية تعكسها مضامين الكتب المدرسية والأطر المرجعية المحددة في التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية، بعد أن انفتحت البرامج ذات الصلة بتدريس اللغات في إطار الإصلاح البيداغوجي المغربي الأخير على مجموعة من المنظورات البحثية الحديثة كاللسانيات، والبلاغة الجديدة، والسميائيات، والتداولية وغيرها.

1. أفعال الكلام في رحاب البحث التداولي

يفرض الوقوف على أثر التكييف المدرسي لدرس أفعال الكلام في كتب اللغة العربية في السلك الثانوي التأهيلي، استحضار الصورة العلمية لمفهوم الفعل الكلامي في البحث التداولي، بما في ذلك مرجعياته المختلفة ومظاهره الأساسية، وذلك من أجل تبيين حجم التبسيط والاختزال اللذين تعرّض لهما هذا المفهوم بفعل استقدامه إلى الوسط المدرسي الذي يتصرف فيه واضعو البرامج والمدرّسون في المعارف العلمية المقترحة للتدريس، وذلك من أجل ترسيخ القيم المنشودة، وتحقيق الكفايات المستهدفة، وإرضاء التكوين المعرفي الخاص. ولهذا نجد المدرّس "يقدم حصّة حول مفهوم ما باعتباره موضوعاً قابلاً للتعلّم، يؤوِّله ويقدمه محتفظاً بما هو مهم بالنسبة إليه"¹.

وتزداد إمكانيات التبسيط والاختزال التي يمكن أن تلتحق بمفهوم الفعل الكلامي داخل الوسط المدرسي بتعدد مشارب التداولية وانفساحها نتيجة انفتاحها على روافد معرفية متنوعة تترجّح بين الجهود اللغوية والفلسفية والسوسولوجية والقانونية. وهو ما أفضى إلى غنى مفاهيم هذا الحقل المعرفي وتنوعها في مدارس إشكالات التخاطب الإنساني بواسطة اللغة، بحيث تقف وراء المفاهيم التداولية الأساسية كالفعل الكلامي، والاستلزام الحواري Implicature conversationnelle، والقوة الإنجازية Force illocutoire، ومبدأ التعاون Principe de coopératif،

وقواعد التخاطب Maximes de conversation وغيرها، استمدادات مرجعية متنوعة وصمّت التداولية بتهمة الهُجْنة العلمية التي عبّر عنها فيليب بلانشي Philippe Blanchet قائلا: "لا نندهش إذا وجدنا بعض علماء اللغة الغربيين ينظرون إلى التداولية باحتراز وشك في وحدتها ومناهجها وأهدافها، لأنها أضرت بالاتجاهات العلمية السائدة"².

كما أن للفعل الكلامي الذي يقوم في البحث التداولي على قوة فعلية وأغراض إنجازية وأهداف تأثيرية وخصوصية لزومية صورا ومظاهرا، أبرزها مظهران عامان أساسيان يمثلان مرحلتين مفصليتين داخل البحث التداولي: مظهر الفعل الكلامي المباشر، ومظهر الفعل الكلامي غير المباشر. المظهر الأول هو وليد المرحلة التأسيسية للتداولية، فيما المظهر الثاني هو نتاج مرحلتها البنائية والتوسيعية.

1.1: مرجعيات مفهوم الفعل الكلامي

يُعتبر مفهوم الفعل الكلامي أحد المفاهيم الأساسية داخل البحث التداولي، فهو المفهوم الذي لا يكاد يخلو منه معظم الدراسات التداولية التأسيسية أو البنائية أو الموسّعة، وذلك بالنظر إلى اتفاق التداوليين، على مرّ أجيالهم، مع مؤسس البحث التداولي جون أوستين في تأكيده أن "التلفظ بالجملة في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور، ليس هو أنّي أصف حال قياسي بالفعل، وأنا أتحدث على هذا النحو، كما أنّي لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل: بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها"³. وهذا يعني أن اللغة الطبيعية لدى الدارسين التداوليين ليست معطى صوريا أو واصفا مثلما يرى المناطقة الصوريون، وإنما هي معطى وظيفي يتوسّل به الأفراد لتحقيق أفعال هي أفعال الكلام ضمن عملية التخاطب في ضوء الوظائف والأغراض التي تتحدّد بالأحوال والسياقات التواصلية المختلفة.

والناظر في مفهوم الفعل الكلامي داخل البحث التداولي سيلحظ ارتباط هذا المفهوم بجون أوستين الذي كان من أوائل التداوليين الذين بلوروا مفهوم الفعل الكلامي في محاضرات

وليام جيمس التي ألقاها سنة 1955م في جامعة هارفارد الأمريكية، وجمعت بعد وفاته في كتاب نُشر سنة 1962م، وعنوانه في ترجمته العربية هو "نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام".

وفي هذه المحاضرات انطلق أوستين من التشكيك في رأي منطقة كل من حلقة فيينا ومدرسة كامبريدج أمثال برتراند راسل ورودولف كارناب وغيرهم ممن يعتبرون اللغة الطبيعية مصدر انخطأ ومظهر اللبس والغموض، هذا مع قصر وظيفتها على وصف الواقع، والتركيز فيها على الملفوظات الخبرية Enoncés constatifs دون الملفوظات الإنشائية Enoncés performatifs لعدم قبولها الحساب المنطقي بالصدق أو الكذب. يقول أوستين: "أما الفلاسفة فلطالما توهّموا حينما افترضوا أن شأن الحكم في القضية إما أن "يصف" حالة شيء ما، وإما أن "يثبت واقعة عينية" مما يعني أن حكم القضية إما أن يكون صادقا أو كاذبا"⁴.

ولاشك أن ثمة مرجعيات علمية متنوعة استدعاها أوستين فنشط بعض اهتماماتها واهتدى بها في بناء تصوره لمفهوم أفعال الكلام، منها المرجعية اللغوية واللسانية التي دفعته إلى التشديد على ضرورة إبعاد الوهم الوصفي والوظيفة الإخبارية عن اللغة، لأنها في نظره ليست كما يرى المنطقة واللسانيون البنيويون سنا وأداة للإخبار والتواصل فحسب، بل هي مؤسسة وأداة استعمالية تتحق بها أفعال اللغة، وتتيح التفاعل وتبادل الأثر والتأثير. يقول: "النطق بالجملة هو إنجاز لفعل أو إنشاء لجزء منه، مما يعني أننا، ولنكرر القول هنا، نصف بقولنا شيئا ما على وجه الضبط"⁵.

ثم هناك مرجعية الفلسفة التحليلية التي انتقلت بانشغالات الفلسفة منذ خمسينيات القرن العشرين من أسئلة الأنساق الفلسفية الكبرى إلى قضايا التحليل واللغة وغيرهما. وتبرز في هذا الإطار جهود الفيلسوف التحليلي النمساوي لودفيغ فيتغنشتاين الذي كان من بين الفلاسفة التحليليين داخل مدرسة كامبريدج الذين أولوا عناية خاصة باللغة العادية، حيث تحدث عن

علاقة الفلسفة باللغة، وبين ألعاب اللغة وأصناف جملها وأعمالها، واعتبر سوء فهم منطق اللغة أحد أسباب تفاقم المشكلات الفلسفية. يقول: "سأسمي كذلك "لعبة لغوية" الكل الذي تكوّن اللغة والأعمال التي تنضوي تحتها... إن أحد أهم مصادر سوء فهمنا هو أنه ليست لدينا نظرة شمولية لاستعمالنا الألفاظ"⁶.

أما أثر المرجعية الاجتماعية في تصور أوستين لأفعال الكلام فتتعلق بتأثره الواضح بمفهوم الأفعال الاجتماعية عند بيونيير ريناش Pionniers Reinach في محاولته تطوير تحليل الفيلسوف إدموند هوسيرل للأعمال الذهنية واستعمال العلامات، ثم ملاحظته أن الأفعال الاجتماعية مثل القرارات والوعود وغيرها تتصل بالحقوق والالتزامات، ولها خصائص كقبول التعديل وغيره.

وسجل ريناش أيضا أن هذه الأفعال الاجتماعية لا تتميز بالقوة الإلزامية نفسها، حيث إن منها ما هو ممكن ومنها ما هو ملزم، ومنها ما يرتبط بالفعل نفسه ومنها ما يرتبط بتبعات هذا الفعل. يقول جاك موشليير وأن روبول ويوضحان مفهوم الفعل الاجتماعي لدى ريناش: "هو ببساطة شديدة، فعل يتميز بكونه يتم بواسطة اللغة وينفذ بمجرد قول شيء ما. فالكلام نفسه، في هذه الحالة، يخلق التزامات وحقوقا لا تتداخل مع الحقوق أو الواجبات الأخلاقية"⁷.

وفي ما يخص المرجعية القانونية، يبدو أن لمفهوم الفعل في مصطلح أفعال الكلام عند أوستين خلفيات قانونية ترجع إلى تأثيره الشديد بالقانون الإداري واستفادته منه بعد أن تبلورت مبادئه وأسس النظرية مع بداية القرن العشرين، حيث تحدّدت قوانينه الضابطة لأفعال الإدارة وقراراتها أثناء المنازعات الإدارية. وضمن هذا الإطار صاغ أوستين جانبا من مفهوم الفعل الكلامي باللغة انطلاقا من التفكير في سبل الفعل الإداري والقانوني عموما. يقول: "معظم الإجراءات الخاصة بما يقوم به رجال القانون من أفعال ودعاوى وأعمال تدرج

كلها أو إن شئت هي من صنف الصيغ الإنشائية المتلفظ بها أو هي تنجز حسب مقتضيات إجرائية لها نهجها المتفق عليه"⁸.

2.1: مظاهر الفعل الكلامي

1.2.1: الفعل الكلامي المباشر

يمثل الفعل الكلامي المباشر موضوع اهتمام الأعمال التداولية التأسيسية، وخاصة عمل أوستين في كتابه "نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام"، وعمل جون سورل في كتابه "الأفعال الكلامية" الذي صدر باللغة الإنجليزية سنة 1969م وترجم إلى اللغة الفرنسية سنة 1972م.

وركز عمل أوستين في دراسة الفعل الكلامي المباشر على التمييز بين الجمل الخبرية والجمل الإنشائية، هذا مع تقسيم الفعل الكلامي إلى مستويات ثلاثة أساسية هي: الفعل الكلامي Acte locutoire الذي "هو اصطلاح مختصر يكافئ التلفظ بعبارة ما لها معنى ومرجع"⁹، وينقسم إلى فعل صوتي، وفعل لغوي Acte phatique، وفعل إحالي Acte rhétique؛ ثم الفعل التكلّمي Acte illocutoire أي "ضروب العبارات التي لها صفة المواضعة وقوتها، وقيمتها"¹⁰، وهناك أخيرا وليس آخرها الفعل التكليمي Acte perlocutoire وهو المتعلق بما "يحدثه الفاعل طبقا لقوله شيئا ما يكون إنفاذه تاما، ووقع الفراغ منه، كالجمل على الاعتقاد، والوصول إلى الإقناع والترك، وحتى الوقوع في المباغطة والتضليل"¹¹. وفي الإطار نفسه قدّم أوستين خمسة أصناف من الأفعال الكلامية استنادا إلى قوة فعل الكلام وهي:¹² القرارات التشريعية (الحكميات) Verdictives، والممارسات التشريعية (التنفيذيات) Exercitives، وضروب الإباحة (الوعديات) Promissives، والأوضاع السلوكية (السلوكيات)، والمعروضات الموصوفة (العرضيات) Comportatives.

أما جون سورل فقد تبنى بعض ما خُص إليه أوستين بخصوص الفعل الكلامي المباشر وأعاد النظر في البعض الآخر، وذلك بتدقيقه أفق البحث فيه وتوسيعه انطلاقاً من التركيز على البعد الفعلي للفعل الكلامي وقوته الإنجازية وشروط تحققه وأصنافه الممكنة في ضوء المواضع اللغوية وقصود المتكلمين. تقول آن روبرول وجاك موشلير: "يمثل الفيلسوف الأمريكي جون سورل موقع الصدارة بين أتباع أوستين ومريديه. فلقد أعاد تناول نظرية أوستين وطوّرها بعدين من أبعادها الرئيسية هما: المقاصد والمواضع"¹³.

ففي ما يخص البعد الفعلي للفعل الكلامي، انطلق سورل من اعتبار كل نظرية في اللغة جزءاً من نظرية عامة للفعل، وهو ما زكى به ضعف النظرة الوصفية والتمثيلية إلى اللغة. يقول: "نظرية الأفعال الكلامية هي جزء لا يتجزأ من نظرية العمل لأنّ التكلم، هو ببساطة، شكل من السلوك الذي تحكمه قواعد"¹⁴. ومن منطلق هذا التصور الفعلي للغة ركز سورل على تطوير مفهوم الفعل التكلمي القائم على القوة الإنجازية للفعل الكلامي، فانتهى إلى إضافة أفعال كلامية جديدة مثل: الحمل *Prédication*، والإحالة *Référence*، والتأكيد *Assertion* وغيره مما تتوقف ملاءمته على شروط أربعة أساسية هي:¹⁵ شرط المحتوى القضوي *Condition de contenu propositionnel*، ويتعلق بطبيعة محتوى الفعل الكلامي الذي يمكن أن يكون قضية بسيطة أو غيرها. والشروط التمهيدية، وتتصل بمدى معرفة المتكلم وتصوره إرادة المستمع ومقاصده. وشرط الصراحة، وهو الذي يعين الحالة النفسية للمتكلم، حيث إنّ الزعم يتضمن الاعتقاد، والأمر يتضمن الرغبة. والشرط الجوهرية، وهو الذي يختص بأموذج الإلزامات التي يلتزم بها كل من المتكلم والمستمع.

وكانت النتيجة العامة هي إعادة سورل النظر في صنافه الأفعال الكلامية لدى أوستين، حيث خالف بعض عناصرها واتفق مع بعضها الآخر، فخلص إلى أن الفعل الكلامي لا يخلو من الأفعال الآتية:¹⁶ فعل التلّفظ، وهو الذي يوازي النطق بمكونات الكلام. والفعل

القضوي، وهو الذي يكافئ الفعل الدلالي *Acte rhétique* الذي هو جزء من الفعل الكلامي عند أوستين. لكنه عند سورل أصبح متضمناً لفعلي الحمل والإحالة. وفعل الإنجاز *Acte illocutionnaire*، وهو الذي يعكس القصد الذي يتضمنه القول، مثل الاستفهام، والأمر، والتحذير، والنهي وغيره. وفعل التأثير *Acte perlocutionnaire*، ويتعلق بالآثار المترتبة عن الفعل الإنجازي مثل الإقناع، والكف وغيره.

1. 2.2: الفعل الكلامي غير المباشر

يرتبط مفهوم الفعل الكلامي غير المباشر بمرحلة البناء والتوسيع في البحث التداولي الذي تبين فيه الدارسون التداوليون وجود تباين بين منطوق الأقوال وقصود أصحابها، إضافة إلى ملاحظتهم حضور مستويات دلالية متفاوتة داخل القول الطبيعي الواحد. وهكذا تبلورت قضايا هذا المفهوم من خلال مقالاتين علميتين قيمتين صدرتا في سنة 1975م. أولاهما كانت لبول كرايس Paul Grice بعنوان "المنطق والتخاطب" *Logique et conversation*، وهي التي تم بسط معالمها أول مرة في محاضرات وليام جيمس سنة 1967م. وثانيتهما لجون سورل بعنوان "الأفعال الكلامية غير المباشرة"، والتي ضمها صاحبها فيما بعد إلى كتابه "المعنى والتعبير، دراسات في نظرية الأفعال الكلامية" *Sens et expression, études de théorie des actes du langage* الصادر سنة 1979م.

ويقوم تصور كرايس للفعل الكلامي غير المباشر على الفعل التكلمي والبعدين القصدي والتأويلي في بناء المعنى الذي ينقسم عنده إلى نوعين: المعنى الطبيعي الذي يكون القصد فيه صريحا، والمعنى غير الطبيعي الذي ينطوي على قصد مضمّر يستوجب تعرفه استدلالا عقليا خاصة أولاه كرايس اهتماما بحثيا كبيرا. وضمن هذا الانشغال انفتح البحث التداولي على قضايا الاستدلال والتأويل، حيث قدم كرايس جهازا مفاهيميا وأدوات إجرائية تداولية وتأويلية غير مسبقة في مدارس الفعل الكلامي، وفي مقدمتها مفهوم الاستلزام الحوارية وما يحكمه من

مبادئ وقواعد، مثل مبدأ التعاون، وقواعد التخاطب. يقول جاك موشليير وآن روبول: "على المستوى النظري، تمثل الإسهام الرئيسي لكرايس في اقتراحه مفهوم الاستلزام الحوارى الذى مكن من شرح الاختلاف القائم بين دلالة الجملة والمعنى المقول بالملفوظ، وعلى مستوى التواصل اقترح كرايس مبدأ عاماً، هو مبدأ التعاون الذى ينبغى افتراض أن المستمع قد اعتبره من أجل تأويل ما يريد المتكلم قوله"¹⁷.

وقد استوحى كرايس مفهوم الاستلزام الحوارى من خلال اختلاف معاني الأقوال الطبيعية بحسب السياقات، حيث ينتقل المتكلمون بأقوالهم من أقوال صريحة إلى أقوال تضمينية تشير إلى أكثر مما تقول، ومن هنا تحول الاستلزام عند كرايس إلى عنصر تداولى كاشف لمظاهر التضمين ونتائج أثناء العملية التخاطبية.

ومما مثل به كرايس للاستلزام الحوارى فى التخاطب الحوار الآتى بين شخصين (أ) و(ب):¹⁸

- المحاور (أ): نفذ البنزين من سيارتي

- المحاور (ب): هناك محطة عند زاوية الشارع

وهاهنا لاحظ كرايس أن خطاب المحاور (ب) ينطوي على استلزام حوارى بسبب عدم ملاءمته، ولكنه رغم ذلك يتيح لمستمعه أن يفهم ما هو مضمير فى الخطاب، أى أن هناك محطة مفتوحة وأن فيها بنزينا. ويدل هذا على أن الأقوال المستلزمة حوارياً تنطوي على معنيين أحدهما ظاهري وحرفى مباشر، وثانيهما مستلزم ومطوي غير مباشر، يتحدد الأول بقوة إنجازية حرفية يعكسها منطوق البناء المقالي للقول، ويتعين الثاني بقوة إنجازية مستلزمة يتخصص بموجبها المعنى المقصود فى ضوء مقام التخاطب.

ويربط كرايس مفهوم الاستلزام الحوارى بتصوره لكيفية استعمال اللغة على نحو عقلاني وتعاوني ناجع، لذلك أشار إلى أن التخاطب الإنسانى الناجح يحكمه مبدأ عام يُعرف بمبدأ التعاون الذى يخضع له المتخاطبون ويعبرون من خلاله عن إسهامهم التخاطبي. وحدد

كرايس فحوى هذا المبدأ العام بقوله: "لتكن مساهمتك الحوارية مناسبة لما هو مطلوب منك ويقتضيها - في المرحلة التي تحدث فيها - الغرض أو الاتجاه المقبول لتبادل الكلام الذي أنت مشارك فيه"¹⁹.

وأدرج كراس تحت مبدأ التعاون مجموعة من القواعد العقلانية التي اقتبسها من الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، وهي:²⁰

- قاعدة الكم: Maxime de quantité، وتهم مقدار المعلومات الضرورية في التخاطب. ويحكمها مبدأن هما:

- اجعل مشاركتك حاملة من الإفادة ما يقتضيه الغرض؛

- لا تكن مشاركتك مشتملة على أكثر مما هو مطلوب؛

- قاعدة الكيف: Maxime de qualité، وتنص على ضرورة الصدق في التخاطب. ويحكمها مبدأن هما:

- لا تقل ما تعتقد أنه كاذب

- لا تقل ما تفتقر إلى دليل عليه

- قاعدة العلاقة Maxime de relation، وتؤكد بقاء المتخاطبين في حدود موضوع التخاطب، ويحكمها مبدأ واحد هو:

- كن ملائماً

- قاعدة الجهة Maxime de modalité، وتنصب على كيفية قول ما ينبغي قوله، وتحكمها مبادئ منها:

- كن واضحاً

- لا تكن غامضاً

- لا تكن ملتبساً

- كن موجزا

- كن منظما

ثم إن الاستلزام الحوارى باعتباره انتقالا بالمعنى من حالة الانكشاف إلى حالة الإضمار لا يتحقق فى نظر كرايس إلا بمراعاة المتكلمين واعتبارهم بعض الضوابط التخاطبية الخاصة مثل:²¹

- المعنى المتعارف للكلمات المستعملة، وطبيعة الإحالات

- مبدأ التعاون وقواعد التخاطب

- السياق اللسانى للمفوض

- العناصر الأخرى ذات الصلة بالذخيرة المعرفية

- علم المتخاطبين أو افتراضهم لمجموع ما سبق

كما عمل كرايس على توضيح العلاقة القائمة بين الاستلزام الحوارى ومبدأ التعاون وقواعد التخاطب، فخلص إلى أن الاستلزام الحوارى هو نتيجة خرق المخاطب إحدى قواعد التخاطب هذا مع الحفاظ على مبدأ التعاون. ومثاله فى ذلك خرق المتكلم قاعدة الكيف بمخاطبته مستمعه على نحو استعارى أو ساخر بقولٍ يحتمل تأويلين هو: "أنت ملح حياتي"²².

وإمعانا فى التدقيق لاحظ كرايس أيضا أن الاستلزام الحوارى ليس نمطا تخاطبيا واحدا بل هو نوعان أساسيان يسمى أولهما بالاستلزام الحوارى المعمم *Implication conversationnelle généralisée*، ويسمى ثانيهما بالاستلزام الحوارى الخاص *Implication conversationnelle particularisée*، ويكمن الفرق بين هذين الاستلزامين فى كون النوع الأول يتحقق دون أن يتعلق بسياق حالى معين، ومثاله - حسب كرايس - هو قولنا: "دخل شخص منزلا البارحة، فوجد سلحفاة خلف الباب"، حيث من الطبيعى أن يتفاجأ المخاطب كثيرا حالما نقول له إن المنزل هو مسكن هذا الشخص. أما النوع الثانى من الاستلزام الحوارى فلا يتوقف تحققه على وجود

سياق حالي خاص، ومثاله معظم ما ساقها كرايس من أمثلة حين حديثه عن مظاهر حصول الاستنزام الحوارى بخرق بعض قواعد التخاطب²³.

أما جون سورل فقد اهتم هو الآخر بالجانب الاستدلالي في تناول تداولية الفعل الكلامي غير المباشر، إلى حد أن جعل "كلّ من جاء بعده عالية عليه في ذلك الباب، سواء من كان منهم من أصحاب تداولية أفعال الكلام أم من أصحاب تحليل الخطاب تحليلاً عاماً أو تحليلاً تقابلياً"²⁴. وكان منطلق سورل في هذا الاهتمام هو كيف يتحقق فعل تكلمي ما بطريقة غير مباشرة بواسطة فعل تكلمي آخر، وهو ما عبّر عنه بصيغة سؤال مؤداه: "كيف يكون ممكناً أن يفهم المستمع فعلاً كلامياً غير مباشر في حين أن الجملة التي يسمعها ويفهمها تريد أن تقول شيئاً آخر"²⁵.

وبموجب هذا الاستفسار انقاد سورل إلى التمييز في الأقوال المستلزمة عموماً بين معنيين: معنى المتكلم ومعنى الجملة، معنى المتكلم يعكس القوة الإنجازية الحرفية التي تبرز ما يريد المتكلم قوله، فيما يمثل معنى الجملة القوة الإنجازية المستلزمة المعبرة عما يفوق ما قاله المتكلم. يقول سورل: "من أجل القدرة على تحديد طريقة موجزة للتمييز بين ما يريد المتكلم وهو يتلفظ بكلمة أو جملة أو تعبير، وبين ما تدل عليه كلمة أو جملة أو تعبير ما، سألني الأول معنى تلفظ المتكلم، وأسألني الثاني معنى الكلمة أو الجملة"²⁶.

ومعنى ما سبق، أن معنى الفعل الكلامي غير المباشر في نظر سورل هو معنى مباين لمعنى الجملة المعبرة عنه، ومن ثم فإن توليده من طرف المستمع يتوقف على طبيعة المعارف الخلفية اللسانية وغير اللسانية المشتركة بينه وبين المتكلم. ولهذا اقترح سورل إمكانية إضافة قاعدة تخاطبية جديدة لما اقترحه كرايس من قواعد تخاطبية قبله، فحوى هذه القاعدة المقترحة هو: "تحدث على نحو اصطلاحى، ما عدا إذا كان هناك داع دقيق يمنعك من ذلك"²⁷. كما بين

سورل المراحل الاستدلالية الموجهة لعملية الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة في الفعل الكلامي غير المباشر.

ومن الأمثلة التي ساقها سورل لتوضيح ما تقدم، قول المتكلم: "هل يمكنك أن تناولني الملح؟"²⁸، حيث تمثل القوة الإنجازية الحرفية للقول في معنى السؤال الذي تم التأشير عليه بصيغة الاستفهام "هل"، فيما تمثل القوة الإنجازية المستلزمة للقول نفسه في معنى الطلب والالتماس اللذين قد يفرضهما مقام التخاطب. ثم قول الطالب (أ): لنذهب إلى السينما هذا المساء، وردّ الطالب (ب): سأستعد للامتحان. حيث انتقل ردّ الطالب (ب) من معنى التقرير إلى معنى الرفض²⁹. وأهم مما سبق، استطاع سورل الذهاب شوطا بعيدا في تداولية الفعل الكلامي غير المباشر، ببحث القوة الإنجازية لمجموعة من التعابير اللغوية التي يبين فيها معنى المتكلم معنى الجملة، وفي مقدمتها: القول الساخر، والقول الاستعاري وغيرهما مما حدد سورل على نحو دقيق قواعده الاستدلالية ومراحله التأويلية.

2. أفعال الكلام في فضاء التناول المدرسي

يأتي حضور موضوع أفعال الكلام في كتب السنة الثانية من سلك البكالوريا للغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي المغربي في سياق حركة التجديد التي دعا إليها الميثاق الوطني للتربية والتكوين منذ سنة 1999م كنظرة جديدة إلى منظومة التربية والتكوين، حيث أعادت جملة من دعائم هذا الميثاق النظر في العناصر الديداكتيكية الأساسية للعملية التعليمية التعلّية، أي المُتدرِّس والمُدرِّس والمواد المُدرَّسة.

وفي إطار نظام المجزئات الذي اعتمده منهاج اللغة العربية كتقنية بيداغوجية كفيّلة بتقديم رؤية تعلّية متفتحة ومتكاملة من أجل تحقيق الكفايات المطلوبة لدى المتعلمين، يأتي درس أفعال الكلام ضمن مكون علوم اللغة الذي وُجد أساسا لدراسة نماذج من ظواهر اللغة العربية انطلاقا من بعدين: "بعد معرفي يمكن المتعلم من تعرّف الظواهر اللغوية المقررة، ويتبين

مرجعياتها. وبعد وظيفي يرصد كفاية الظواهر المدروسة في تحليل النصوص الأدبية وقراءتها. وهو ما يستوجب عدم الانغلاق داخل هاجس استخلاص القواعد الضابطة للظاهرة³⁰. وللوقوف على هذين البعدين وغيرهما سنركز في رصد التكييف الديدانكتيكي لمفهوم أفعال الكلام في السلك الثانوي التأهيلي على كتابي: "واحة اللغة العربية"، و"الممتاز في اللغة العربية" للسنة الثانية من سلك البكالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية. وهما الكتابان اللذان جاء فيهما درس أفعال الكلام ضمن مواد الدورة الثانية ومحتويات الجزء الثالث المخصصة للأشكال النثرية الحديثة كالقصة والمسرح، موازاة مع بعض الظواهر اللغوية الحديثة كالخطاطة السردية، والنموذج العاملي. وسيكون رصدنا هنا رصدًا تقويميا هادئا وداعما بعيدا عن الانتقادات التي دأبت عليها العديد من الدراسات التي استوفقتها مقررات اللغة العربية بالسلك الثانوي التأهيلي المغربي، والتي لم تراع بما فيه الكفاية إكراهات التكييف الديدانكتيكي للمعارف العلمية في الوسط المدرسي المحكوم أساسا باعتبارات التيسير وسلاسة التوظيف³¹.

1.2: كتاب "واحة اللغة العربية"

استهل مؤلفو كتاب "واحة اللغة العربية" حديثهم عن أفعال الكلام باستحضار اهتمام رواد البحث التداولي بالمظاهر الدلالية والتداولية للغة. يقولون: "سعى فلاسفة اللغة التحليلية أمثال أوستين وكرايس وسورل إلى دراسة بعض الجوانب الدلالية والتداولية للغات الطبيعية من قبيل الفعل اللغوي، وانتبهوا إلى أن إنجاز جملة ما قد يصحبه إنجاز فعلين لغويين اثنين"³². وفي هذا الاستهلال ربط استباقي بين أفعال الكلام وسياقها العلمي، بما فيه مرجعية الفلسفة التحليلية ورواد البحث التداولي في مدرسة أكسفورد الإنجليزية، هذا بالإضافة إلى الوعي بتحول وظيفة اللغة في البحث التداولي من الوظيفة التمثيلية والوصفية إلى الوظيفة الفعلية. وبعد أن قايس المؤلفون مصطلح الفعل الكلامي بمصطلح الفعل اللغوي في بداية تحليلهم على نحو يعكس تغيرا في الجهاز المصطلحي مقارنة مع العنوان المقترح للدرس، بدأوا بالتمييز بين

الفعل الكلامي المباشر والفعل الكلامي غير المباشر. الفعل الكلامي المباشر حدّوا ماهيته انطلاقاً من جملة أمرية مع التركيز على محتواها القضوي وقوتها الإنجازية المصاحبة. يقولون: "دلالة الجملة الأولى تتلخص في محتواها القضوي، أي في مجموع مفرداتها مضموماً بعضها إلى بعض، وفي القوة الإنجازية المصاحبة لها وهي تمثل ما يؤثر به على نمط الجملة، وتمثل هنا في الأمر بدليل "قل"³³. وهذا التحديد تم استيحاؤه من أوستين دون سورل الذي ارتقى فيما بعد بمفهوم المحتوى القضوي إلى شرط من بين شروط أخرى مخصّصة للفعل الكلامي.

ويظهر أيضاً أن المؤلفين تجاوزوا تفاصيل القسمة الثلاثية للفعل الكلامي لدى أوستين، أي الفعل الكلامي، والفعل التكلّمي، والفعل التكليمي، هذا مع التركيز في الفعل الكلامي على القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة دون التوضيح الكافي لإجراءات ومراحل الانتقال التآويلي من القوة الأولى إلى القوة الثانية مثلما بين سورل ذلك بدقة تحليلية كبيرة. يقولون: "تجد المتكلم في الجملة الثانية، وتحت تأثير أهداف تواصلية محدّدة، قد أنجز فعلاً لغوياً مباشراً هو الأمر، وقصد فعلاً لغوياً غير مباشر هو الالتماس"³⁴.

ومن منطلق التركيز السابق تحدث المؤلفون عن الاستلزام الحوارية باعتباره حصيلة الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى الفعل اللغوي غير المباشر، هذا مع سكوت تام عن المفاهيم والإجراءات التي بين بها كرايس حصول الاستلزام الحوارية، ومن ذلك خرق المتكلم إحدى قواعد التخاطب مع الحفاظ على مبدأ التعاون بينه وبين مخاطبه. ولا أدل على ما سلف من اكتفاء المؤلفين في تحديد الاستلزام الحوارية بتعريف محتشم جداً جاء فيه: "وتسمى ظاهرة الانتقال من الفعل اللغوي المباشر إلى آخر غير مباشر بظاهرة الاستلزام الحوارية"³⁵.

وبالنظر إلى نوعية المتن الذي تم الاشتغال عليه لتظهير مفهوم أفعال الكلام، يبدو أن المؤلفين في كتاب "واحة اللغة العربية" بقوا في حدود الإنجازات اللغوية المسرحية دون غيرها من الإنجازات المعروفة لدى المتعلمين كالخطابة والشعر والقصة على سبيل المثال، هذا مع

الحرص على تنوع الأمثلة، حيث استوفقتهم القوة الإنجازية لمجموعة من أساليب اللغة العربية في إطار اللغة المسرحية دائماً مثل الخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. بيد أن تحليلهم لهذه الأمثلة لم يكن تحليلاً تداولياً خالصاً، وذلك لتوسّله بلغة البلاغيين العرب القدماء تارة، أو بلغة اللسانيين الوظيفيين تارة أخرى. حالة اعتماد لغة التحليل البلاغي التقليدي تبرز في تفسير المؤلفين مجيء الأمر والنهي في صيغة فعل لغوي مباشر بقولهم: "يتبين لك أن شرط استعلاء الأمر هو الذي حتم وجوب تنفيذ المأمور للأمر"³⁶. وهو التحليل المستوحى بحذافيره من السكاكي (ت. 626هـ) حين قوله في باب الأمر: "ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة"³⁷.

أما التوسل بالجهاز المفاهيمي للسانيات الوظيفية التي تُعتبر أبرز التيارات اللسانية الحديثة الأقرب رَحماً من التداولية، وذلك بالنظر إلى تركيزها على الوظيفة التواصلية في دراسة اللغة، فيتجلى من خلال حديث المؤلفين عن التحولات التي تعرفها كل من القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة داخل الجملة، كأن يتحول الاستفهام في سطح الجملة إلى خبر في عمق الجملة نفسها. يقول المؤلفون: "تصبح القوة الإنجازية المستلزمة تعدل أو تفوق أهمية القوة الإنجازية الحرفية بالنظر إلى دلالة العبارة محققة ما يُعرف بظاهرة التحجّر"³⁸. ويبدو هذا التحليل امتداداً لبعض ما أشار إليه أحمد المتوكل بخصوص البنيات اللغوية المتحجرة لدى حديثه عن مظاهر الالتباس في اللغة الطبيعية، حيث ميّز في اشتغال البنيات اللغوية المتحجرة بين ثلاث مراحل هي: مرحلة ما قبل التحجّر، ومرحلة التحجّر، ومرحلة فك التحجّر³⁹.

ومن منطلق ما تقدم يظهر أن درس أفعال الكلام في كتاب "واحة اللغة العربية" جاء درساً مرناً وانتقائياً إلى حد بعيد، تغيب فيه الرؤية المرجعية التداولية الدقيقة، ويعوزه تناول التحليلي الموحد. الشيء الذي أوقع محتوى هذا الدرس في حالة من الهجنة المرجعية والبتير المعرفي داخل البحث التداولي، حيث تم تجاوز مجموعة من المفاهيم والتصنيفات التداولية

الأساسية ذات الصلة بمفهوم أفعال الكلام، هذا مع صهر اجتهادات أقطاب البحث التداولي في بوثقة تحليلية واحدة، وكأنها جهد علمي واحد لا فروق جزئية دقيقة فيما بينها.

2.2: كتاب "الممتاز في اللغة العربية"

ينطلق درس أفعال الكلام في كتاب "الممتاز في اللغة العربية" هو الآخر من متن حوارى مسرحي يشتمل على أساليب لغوية متنوعة، هذا مع اعتماد رؤية تجسيرية تتجلى في الربط بين المكتسبات السابقة للمتعلّمين حول موضوع الخبر والإنشاء القائم في البلاغة العربية التراثية على البعدين التمثيلي والوصفي ورائزي الصدق والكذب، وبين تصور نظرية الأفعال الكلامية القائم على الطبيعة الفعلية لاستعمال اللغة كما بين ذلك أوستين الذي بقي مؤلفو الكتاب في تصورهم لموضوع أفعال الكلام في حدود نظريته التداولية أكثر من نظرة غيره من التداوليين كسورل وكرايس.

ومن تجليات الاعتماد على تصور أوستين لأفعال الكلام تقسيم مؤلفي كتاب "الممتاز في اللغة العربية" الفعل الكلامي إلى مستوياته الثلاثة الأساسية وهي: فعل القول، والفعل المتضمّن في القول، والفعل الناتج عن القول. يقولون: "ينقسم الفعل الكلامي الكامل إلى ثلاثة أفعال فرعية، تمثل مختلف الوظائف التي يضطلع بها كل فعل كلامي وهي: فعل القول، والفعل المتضمّن في القول، والفعل الناتج عن القول"⁴⁰.

غير أن استفاضة المؤلفين في الحديث عن أقسام الفعل الكلامي، انطلاقاً من التعريف بكل قسم على حدة مع إبراز خصائصه التداولية الأساسية، لم يوازاه الاهتمام نفسه بالفعل الكلامي المباشر والفعل الكلامي غير المباشر في إطار الحديث عن الفعل المتضمّن في القول، حيث اكتفوا بإشارة نحولة مؤداها: "ومعنى هذا أن الكلام قد يتضمن معنى مباشراً (استفهام، أمر...) وآخر غير مباشر هو الذي يحدده سياق القول"⁴¹. هذا مع العلم أن علاقة هذين الفعلين المنطويين على معنيين مختلفين تبعاً لشروط مقام التخاطب هي الكاشفة عن القوة الإنجازية للغة

وما يقتضيه استعمالها من نشاط استدلالي وتأويلي خاص أولاه سورل وكرايس على نحو خاص عناية بحثية متفردة.

وفي إطار التصور الأوستيني للفعل الكلامي أيضا، حرص مؤلفو كتاب "الممتاز في اللغة العربية" على إبراز الشروط التي يقتضيها إنجاز الفعل الكلامي، ومنها اعتبار الواقع، والبعد النفسي، والقدرة على إنجاز الفعل وغير ذلك مما بيّنه المؤلفون بقولهم: "يتطلب إنجاز الفعل الكلامي توفر جملة من الشروط تتنوع بتنوع السياق منها: المطابقة بين الكلام والعالم الخارجي، والتعبير عن حالة نفسية معينة، والقدرة على إنجاز الفعل"⁴². ونحن حينما نتأمل في هذه الشروط كما هي مستوحاة من أوستين نجدها أولية وجزئية جدا مقارنة مع تلك التي حددها سورل وحصرها في عناصر دقيقة أشبه ما تكون بقواعد ضابطة وصارمة هي: المحتوى القضوي، والشروط التمهيدية، وشرط الصراحة، والشرط الجوهرية.

ومن منطلق الإقرار بقيام أفعال الكلام على قوة إنجازية ما، انتقل مؤلفو كتاب "الممتاز في اللغة العربية" إلى استحضار أقسام الفعل الكلامي وفق رؤية تأليفية جمعت بين تصورات كل من أوستين وسورل، حيث تم استحضار الصنافة الخماسية لأوستين، واعتماد أسس الفعل الكلامي كما بيّنها سورل مثل الغرض الإنجازي، واتجاه المطابقة، وشرط الإخلاص. وأقسام الفعل الكلامي كما عرضها المؤلفون هي: التقريريات، والطلبات أو الأمرات، والبوحيات أو الإفصاحيات، والوعديات، والتصريحيات؛ هذا مع التعريف بكل نوع انطلاقا من تقديم نماذج من الأفعال التي يؤدي بها والشروط التي يتحقق بها⁴³.

والملاحظ في ضوء ما تقدم، أن مؤلفي كتاب "الممتاز في اللغة العربية" أبقوا مفهوم الفعل الكلامي في حدود ضيقة مقارنة بكتاب "واحة اللغة العربية"، وذلك بسبب تناولهم الإجرائي المبني على التعريف، وإبراز الشروط واستعراض النماذج والأنواع، وهو ما حال بينهم وبين

الانفتاح بمفهوم الفعل الكلامي على القضايا التخاطبية المهمة التي بلورها كرايس من خلال تشغيل مفاهيم الاستلزام الحوارية، ومبدأ التعاون، وقواعد التخاطب.

خاتمة

نخلص في الختام إلى أن نتيجة انتقال المعرفة التداولية من رحاب البحث العلمي التداولي الخالص إلى كتب اللغة العربية للسلك الثانوي التأهيلي المغربي، هي تجريد هذه المعرفة من قسط مهم من خصوصياتها وسياقها العلميين، حيث تمت إعادة برمجتها واختزالها على شكل أفكار وخلاصات منتقاة ومتدرجة تقبل التعلم والتقويم.

وقد تبين لنا هذه النتيجة من خلال مقارنتنا بين ما استعرضناه بخصوص مفهوم أفعال الكلام في الحقل العلمي التداولي ومحتوى درس أفعال الكلام في كتابي "واحة اللغة العربية" و"الممتاز في اللغة العربية" اللذين تفاوت فيهما درس أفعال الكلام في ظل واقع تعدد الكتاب المدرسي المغربي الذي أفرز تنوعا في المرجعيات التداولية، والنماذج النظرية المستحضرة، والمصطلحات المعتمدة.

ويكفي أن نشير في هذا التفاوت إلى إحالة مؤلفي الكتاب الأول في مقدمة الدرس إلى كل من أوستين وسورل وكرايس، فجاء تناولهم لأفعال الكلام أشمل - نسبيا - من تناول مؤلفي الكتاب الثاني، حيث عرفوا الفعل الكلامي وبينوا شروطه وأنواعه وأصنافه وعلاقته بالاستلزام الحوارية. بينما اعتمد زملاؤهم في الكتاب الثاني على أوستين بشكل خاص، فجاء تناولهم محدودا إذ اقتصروا على تعريف الفعل الكلامي مع بيان شروطه وأنواعه.

وموازاة مع هذا الاختلاف، نسجل على الكنايين السابقين تناولهما أفعال الكلام في ضوء متن لغوي محدد هو لغة النص المسرحي، وهو ما يوهم بأن أفعال الكلام خاصة بالحوار المسرحي، والحال أنها كامنة في كل انخطابات اللغوية بما فيها الشعر، والخطبة، والمقالة، والقصة، والمقالة وغيرها مما يتحقق به التواصل بواسطة اللغة.

كما جاءت العدة المفاهيمية والإجرائية المعتمدة في التنزيل المدرسي لمفهوم أفعال الكلام في الكتابين السابقين متباينة تعوزها وحدة المفهوم والإجراء، وتكفي الإشارة هنا إلى الاستعمال المتداخل لمصطلحي الفعل الكلامي والفعل اللغوي، وتفاوت وصف مكونات الفعل الكلامي، حيث اختزل كتاب "واحة اللغة العربية" مستويات الفعل الكلامي في القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة، ووضعهما بإدماج مرجعيات علمية متنوعة منها المرجعية التداولية، والمرجعية اللسانية الوظيفية، والمرجعية البلاغية العربية التراثية. فيما ميز كتاب "الممتاز في اللغة العربية" في مستويات الفعل الكلامي، وفق مرجعية تداولية واضحة، بين مستويات: فعل القول، والفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول.

وحيثما نلاحظ عملية التقويم المخصصة لرصد مكتسبات المتعلمين من درس أفعال الكلام، فإننا نسجل على الكتابين اقتصارهما على اختبار مدى قدرة المتعلم على فرز الأفعال الكلامية واستخراجها من النصوص مع بيان مستوياتها وميزاتها، في حين يمكن أن تكون عملية التقويم فرصة لتمهيد المتعلم على استثمار أفعال الكلام من أجل تقوية قدرته على الاستعمال المتنوع للغة في ضوء تنوع مقاصده ومقاماته. كما يمكن للعملية نفسها الدفع بالمتعلم إلى اعتماد مفهوم أفعال الكلام كآلية إجرائية ومنهجية من أجل تحليل النصوص وتأويلها بفهم منطوق اشتغالها التواصلية والتخاطبية، وذلك انسجاماً مع تنصيب مناهج اللغة العربية على ضرورة استثمار المصطلحات المدروسة كأداة تحليلية منظمة ومنتجة للمعارف.

* أستاذ البلاغة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

Spirale, ; In "Apropos de la transposition didactique en didactique des mathématiques"¹ Tavignot (Patricia),

Revue de recherches en éducation, N° 15, 1995, P.48.

² Blanchet (Philippe), *La pragmatique d'Austin à Goffman*, Bertrand - Lacoste, Paris, 1995, P.8.

³ جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نخبز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ط)، 1991م. ص.17.

- ⁴ نفسه، ص.13.
- ⁵ نفسه، ص.16.
- ⁶ لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، ترجمة وتقديم وتعليق عبد الرزاق بّور، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط.1، 2007م، ص. 124-199.
- ⁷ Moeschler (Jacques) & Reboul (Anne), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, Seuil, Paris, 1994, P.43-44.
- ⁸ جون أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف نجز الأشياء بالكلام، ص.31-32.
- ⁹ نفسه، ص.131.
- ¹⁰ نفسه، ص.131.
- ¹¹ نفسه، ص.131.
- ¹² نفسه، ص.174.
- ¹³ آن روبرول وجاك موشلير، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوش ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط.1، 2003م، ص.33.
- ¹⁴ Searle (John), *Les actes de langage, Essai de philosophie du langage*, Traduit par Héléne Pauchard, Hermann, Paris, 1972, P.53.
- ¹⁵ Ibid, P.108.
- ¹⁶ Ibid, P. 59-72.
- ¹⁷ Moeschler (Jacques) & Reboul (Anne), *Dictionnaire encyclopédique de pragmatique*, P.202.
- ¹⁸ Grice (Herbert Paul), "Logique et conversation", In: P. Communication, N° 30, 1979: .65
- ¹⁹ Ibid, P 61.
- ²⁰ Ibid, P 61-62.
- ²¹ Ibid, P 5 6.
- ²² Ibid, P 67-68.
- ²³ Ibid, P 70.
- ²⁴ محمد العبد، "تعديل القوة الإنجازية، دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة فصول، العدد 65، خريف 2004، شتاء 2005، القاهرة، ص.139.
- ²⁵ Searle (John), *Sens et expression, Etudes de théorie des actes du langage*, Traduction et Joëlle Proust, Minuit, Paris, 1982, P.72. préface par
- ²⁶ Ibid, P 123.
- ²⁷ Ibid, P 93.
- ²⁸ Ibid, P 71.
- ²⁹ Ibid, P 74.
- ³⁰ وزارة التربية الوطنية، التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بتدريس مادة اللغة العربية بسلك التعليم الثانوي التأهيلي، 2007م.
- ³¹ نفكر هنا في كتاب "اللغة والخطاب" لعمر أوكان، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، (د.ط)، 2001م، ص.140؛ ودراسة "عوائق تحقيق أهداف المنهاج والتوجيهات التربوية في اللغة العربية، نموذج الدرس اللغوي" لأحمد العياشي، مجلة علوم التربية، العدد 54، يناير 2013م، ص.92 وما بعدها؛ ودراسة "ملاحظات حول تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية" لعبد الجليل هنوش، الموقع الإلكتروني www.djelfe.info.

- ³² المعطي الشكدالي وآخرون، واحدة اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط.1، 2007م. ص.189.
- ³³ نفسه، ص.189.
- ³⁴ نفسه، ص.189.
- ³⁵ نفسه، ص.189.
- ³⁶ نفسه، ص.200.
- ³⁷ أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1983م، ص.318.
- ³⁸ المعطي الشكدالي وآخرون، واحدة اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا مسلكا الآداب والعلوم الإنسانية، ص.191.
- ³⁹ أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، ط.1، 1995م. ص.152.
- ⁴⁰ محمد وهابي وآخرون، الممتاز في اللغة العربية، السنة الثانية من سلك البكالوريا، مسلك الآداب والعلوم الإنسانية، مكتبة الأمة، الدار البيضاء، ط.1، 2007م. ص.187.
- ⁴¹ نفسه، ص.187.
- ⁴² نفسه، ص.188.
- ⁴³ نفسه، ص.198.